المقدمة :-

تعد البطالة من أخطر المشاكل التي تواجه الاقتصاد العراقي لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية ، فضلاً عن إنها تمثل هدراً بالعنصر البشري .وهي تنذر بوجود خلل في النظام الاجتماعي والسياسي فهي تؤشر على ان الدولة غير قادرة على أداء واجباتها إزاء مواطنيها في ظل بنائها الهش وسيادتها المهددة،و أن البطالة في ظل هذه الأوضاع تعد البيئة الملائمة لنمو الإرهاب والتطرف , إن سياسة الدولة في استيعاب العاملين في أجهزة الدولة ولاسيما الأمنية منها لم تنجح في استيعاب قوة العمل المتزايدة بل كانت لها نتائج سلبية اذ ظهرت البطالة المقنعة في القطاع العام مما يجعل الصعوبة في مكافحتها اكبر بسبب المردودات السلبية التي تتولد عنها . ان الحد من ظاهرة البطالة ومن ثم معالجتها تحتاج الى جهود استثنائية والى حزمة من السياسات المتكاملة والهادفة أولا الى إصلاح سوق العمل والى إصلاح القطاعات المستوعبة الى العمالة وبخاصة القطاعيين الإنتاجيين الصناعة والزراعة مع إصلاح القطاع الخاص. ان التدمير الذي أصاب الاقتصاد العراقي من خلال دخوله في حروب ثلاث وما لحق به بعد التغيير في نيسان 2003 من حرب وأعمال إرهابية فضلا عن سياسة الانفتاح غير المنضبطة التي أدت الى زيادة الاستيرادات بشكل كبير وقصور العرض المحلي وتوقف الإنتاج بشكل شبه كامل والى تراجع الصادرات(عدا النفطية) ومع النمو في الصادرات النفطية ظهرت أعراض ما يسمى بالمرض الهولندي بحيث فقدت السلع الزراعية تنافسيتها مع السلع المستوردة وأصبح البلد يعتمد بشكل كامل على الخارج ، وجملة هذه الأسباب الاقتصادية ساعدت في تفشي ظاهرة البطالة الى جانب التدهور الحاصل في الملف الأمني والإرث الثقيل الذي خلفته الأنظمة السابقة وارتفاع معدلات النمو السكاني وتدهور النظام التعليمي

المشكلة :-

تتمثل المشكلة هي زيادة معدلات الفقر في العراق و البطالة في فترة التسعينيات و فترة ما بعد عام 2014 و ظهور التقشف و الكساد

الهدف :-

1- التعرف على مفهوم الفقر و البطالة
2- التعرف على الفقر و البطالة في العراق
3- اتعرف على الجانب القياسي

الفرضية :-

نفترض ان الفقر في العراق قد لايؤدي الى التاثير على معدلات البطالة

المبحث الاول

الاطار النظري للفقر و البطالة

المطلب الاول / مفهوم الفقر و انواعه :-

اولاً / مفهوم الفقر

الفقر في اللغة إلى الافتقار بمعنى العوز ، والفقير المكسور فقار الظهر[1] ، ووصف (الشافعي) الفقراء بأنهم الزمنى الذين لا حرفة لهم ، وأهل الحرف الذين لا تقع حرفتهم من حاجتهم موقعاً ، والمساكين السؤال ممن له حرفة تقع موقعاً ولا تغنيه وعياله[2] , و قد تعارف الناس على استخدام مصطلح الفقر لوصف العوز المادي الذي يضطر الإنسان للعيش فيه دون الكفاية بدرجات، قد يصل فيها سوء التغذية والمجاعة حد الهلاك[3] , و للفقر أبعاد متعددة تنم عن الطبيعة المعقدة لهذه الظاهرة المتمثلة بالحرمان المادي الذي يظهر على شكل انخفاض استهلاك الغذاء ، كماً ونوعاً ، وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني والحرمان من تملك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى[4]

ثانيا / أنواع الفقر :-

إن الفقر كظاهرة متعددة الأبعاد والاتجاهات وذات تركيبة معقدة يمتاز بأنواع متعددة ويظهر في أشكال مختلفة تتناسب مع حجم الظاهرة والعوامل الذاتية والموضوعية التي تساعد في نشوئها وتطورها وتكوينها وحسب السمات التي تميز بها المجتمع والظروف التي تحكمه :-

1- حسب المجال :-

يمكن تقسيم الأنواع الرئيسة للفقر بموجب الإمكانات التي تتحدد فيها هذه الظاهرة وحسبالأطر التي تتنامى فيها وهي:

أ- الفقر المادي :-

يظهر الفقر في مجتمع ما إذا لم يستطيع فرد أو اسرة من الوصول إلى الحد الأدنى من مستوى المعيشة المقبول في المجتمع, و هناك العديد من المؤشرات التي تعبر عن مستوى المعيشة مثل الدخل أو الاستهلاك الإجمالي للأسرة ، ودخل او استهلاك الفرد، وما يستهلكه الفرد من غذاء ، ونسبة ما تنفقه الأسرة على الغذاء إلى إجمالي إنفاقها , و حسب هذا

---

[1] ابي نصر الجوهري الفارابي، الصحاح، ج2، دار أحياء التراث العربي، بيروت ، 1999، ص670.

[2] مجد الدين الفيروز آبادي القاموس المحيط ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2004 ، ص482.

[3] أحمد ابريهي العلي، في سبيل إزالة الفقر: مفاهيم وآراء ، ورقة مقدمة بمناسبة الأسبوع العالمي للتخفيف من الفقر، الاتحاد العام لنساء العراق، بغداد ، 1988 ، ص2.

[4] محمد حسين باقر، قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، نيويورك، 1996، ص1.

المنظور فأن الفقر هو عدم قدرة الأفراد الحصول على الحد الأدنى المناسب من الغذاء والملبس والمأوى، وبشكل أعمق فأن الفقر يمثل عدم قدرة الأفراد في الوصول إلى الموارد والتحكم فيها لكي يكونوا أصحاء و متعلمين

ب- الفقر البشري :-

هذا النوع من الفقر ذو طابع متعدد الأبعاد ويتسم محتواه بالتنوع لا بالتوحد ويقيس الرقم القياسي البشري للحرمان في مجال التنمية البشرية الأساسية في نفس الأبعاد التي يتناولها دليل التنمية البشرية إلا وهي بالبقاء ومعرفة القراءة والكتابة والمستوى المعيشي اللائق, أن ملامح الفقر البشري تشمل أوجه الحرمان في القدرات الأساسية للحرمان المتعلق بسنوات العمر ، والصحة، والإسكان ، والمعرفة والمشاركة ، والأمن الشخصي، والبيئة، وحينما تتفاعل هذه العوامل مع بعضها البعض فأنها تشكل قيوداً حادة على الخيارات الإنسانية [1] , و هذا مما يعزز أهمية الاستثمار في رأس المال البشري للفقراء والذي يتخذ أشكالاً عديدة من أبرزها المعارف والمهارات، والمواقف الاجتماعية الفعالة، إضافة إلى الصحة الجيدة [2]

ت- فقر المشاركة:-

هو إبتعاد الفرد أو الأسرة عن الفعاليات الاجتماعية وعدم المشاركة في مختلف النشاطات لأسباب تكمن في عوامل ذاتية وموضوعية تحول دون الوصول إلى الروابط والعلاقات السائدة وفق الأنماط التقليدية في المجتمع. ان الاستبعاد الاجتماعي وعدم إمكانية الفرد أو الأسرة في المشاركة في نشاطات وفعاليات المجتمع بسبب العوز المادي يشكل نوع من أنواع الفقر يتجسد في ضياع العديد من الفرص التي تسمح للفرد والأسرة من التمتع بضروريات الحياة السائدة وحسب طبيعة كل مجتمع وفي زمن معين. لذا فأن الحصول على دخل يقل عن مستوى معين كأن يكون مستوى خط الفقر، وبالشكل الذي لا يستطيع تلبية احتياجات الأسرة أو الفرد يعني

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام 1997.

[2] منى الخالدي، وقائع اجتماع فريق خبراء بشأن تحسين مستويات المعيشة في دول المشرق العربي ، المنعقد في القاهرة ، 1997، الاسكوا ، نيويورك ، 1999، ص108

الوقوع في الفقر، وتحديد المشاركة في سوق العمل ومصادر الدخل الأخرى[1] ، ويساهم في تقليل فرص المشاركة في فعاليات المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة

ث- فقر الاستقلالية :-

يتمثل هذا النوع من الفقر في التبعية الاجتماعية والاقتصادية للفرد أو للأسرة، وعدم التمكن من مزاولة الأعمال أو الحرف التي تناسبهم، وارتباطهم بأعمال خارجة عن إرادتهم , وعادة ما تكون هذه الحالة في المجتمعات المتخلفة والتي تقيد حرية الأفراد في ممارستهم ولا تمنحهم الفرصة العادلة في حياتهم. أن انخفاض مستوى المعيشة للفرد أو للأسرة يساهم بشكل واضح في الابتعاد عن مصادر القرار السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي ويجعل الفرد أو الأسرة بمنأى عن سلطة القرار و بالتالي في عدم القدرة على إبداء الرأي والتطلع إلى مستوى معيشي أفضل ، وهذا ما يشكل مساهمة فاعلة في أن يكونوا عرضة لأحكام قد لا تتناسب مع ما يصبون إليه من تطلعات وآمال, وهذا يظهر جلياً عند النظر إلى ظاهرة الفقر باعتبارها نوعاً من الانتهاك لحقوق الإنسان وكرامته ، وما يحدث للمجتمعات من هدر لحقوق الإنسان وسيادة الدول يمثل في الحقيقة حروب بالنيابة يمكن من خلالها توفير المبررات للتدخل في السلطان الداخلي للدول[2]، ويمهد لظاهرة التبعية التي تنعكس سلباً على ظاهرة الفقر وتعمق من أثارة وتقلل فرص مكافحته

ج- فقر الحماية :-

هو مواجهة الفرد أو الأسرة للضغوط والانتهاكات التي تجعلهم عرضة لتلقي الصدمات وتفقدهم الكثير من الحقوق وتمنع عنهم عوامل الاستقرار والآمان , إن عامل الاستقرار في المجتمع هو مطلب لكل فرد أو أسرة من اجل ممارسة أسلوب العيش المناسب، وبفقدان هذا العامل يصعب ممارسة أغلب النشاطات الحياتية، وخصوصاً بالنسبة للذين لا يحصلون على الحماية اللازمة من ذوي الدخول المنخفضة ، كما يؤثر سلباً على العملية

[1] جون هيلز وآخرون ، الاستبعاد الاجتماعي / محاولة للفهم ، ترجمة محمد الجوهري، عالم المعرفة ، الكويت ، 2007 ، ص103.

[2] كريم محمد حمزة ، حمزة ، كريم محمد ، شبكة الحماية الاجتماعية في العراق مزايا ومعوقات ، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 19، بيت الحكمة ، بغداد ، 2007 و ص37

الإنتاجية ويخفض من حجم القوى العاملة المشاركة فيها وبالتالي يؤدي إلى ازدياد ظاهرة البطالة وتدني مستوى الإنتاج ، بالإضافة إلى أن الفقر من هذا المنظور يجعل البيئة الأسرية فاقده للضوابط السلوكية الفردية التي تحول من دون الانحراف، بالإضافة إلى محدودية البدائل المتاحة أمام الفرد، فيصبح الاتجاه نحو المظاهر السلبية كالجريمة مثلاً مبرراً، وخصوصاً عند الشعور بالإهمال والتهميش والإحساس بالعجز ، مما يشكل نوعاً من الصراعات الطبقية أو الحقد الطبقي[1] , لذا فإن هذا النوع من الفقر هو نتيجة وسبب لتفاقم ظاهرة الفقر ويتأثر بطبيعة الوضع العام للمجتمع

ثانياً: حسب الديمومة : -

يمكن تشخيص جانب آخر من أنواع الفقر حسب مدى وطبيعة الفترة الزمنية التي يظهر فيها كما يلي :-

أ- فقر صدمة مؤقت :-

وهو حالة من حالات الفقر التي تصيب الفرد أو الأسرة لفترة زمنية معينة ، يستطيع بعدها من تحسين وضعه الاقتصادي بشكل أفضل، وعادة ما يحدث هذا النوع بسبب التغيرات الاقتصادية أو السياسية المفاجئة أو بسبب الظرف الخاص بالفرد أو الأسرة. كما أن هذا النوع من الفقر هو من أشد أنواع الفقر وقوعاً على البشر بسبب التغير المفاجئ في النمط المعيشي من جهة، والآثار الاجتماعية والاقتصادية التي يسببها انخفاض مستوى الدخل من جهة أخرى

ب- فقر موسمي :-

يظهر هذا النوع من الفقر في فترات زمنية محددة تكون عادة خلال السنة، وقد تكون الفترة أكثر من ذلك ، وحسب الظروف الاقتصادية والبيئية والتي تحول دون استمرار تدفق الدخل النقدي للفرد ، أو الأسرة بمستوى معين خلال السنة أو أحياناً أكثر من سنة، وكثيراً ما يظهر هذا النوع في المجتمعات الريفية التي تعتمد على زراعة محاصيل محددة، أو قد يظهر في المجتمعات الصناعية بسبب تسريح عدد من العمال نتيجة استغناء بعض الشركات والمصانع عنهم في فترات معينة لأسباب اقتصادية مختلفة.

[1] عدنان ياسين مصطفى، الفقر والمشكلات الاجتماعية ، في الفقر والغنى في الوطن العربي، 2004، ص181.

ت- فقر دائم :-

هذا النوع يستمر لفترات زمنية طويلة ينخفض خلالها دخل الفرد أو الأسرة عن المستوى الذي يلبي الحاجات الضرورية، ويمكن قياسه بواسطة خط الفقر

المطلب الثاني / نظريات الفقر :-

لقد اختلفت رؤية المفسرين لظاهرة الفقر استناداً الى واقعهم الذي يعيشون بهِ , فقد تكون تفسيراتهم هامشية في ظل نظريات تختص في مواضيع مهمة و ان الفقر احد جوانبها أو يكون الفقر عمودها الرئيسي و الجانب الاخر يكون هامشياً و الباحثة أو تأتي أن تركز على النظريات التي تأخذ الفقر كمحور رئيسي دون النظريات التي تأخذ الفقر جانباً واحداً اضافةً الى جوانب بعيدة عن مواضيعنا و لهذا اقتصرت على نظريات ثلاث[1] :-

1- نظرية الحلقة المفرغة :-

تشير النظرية الى أن اساس الفقر هو مستوى الدخل الفردي فمن المعروف في الدول النامية أن حلقة الفقر تبدأ به و تنتهي بهِ و هذهِ الحلقة تبدأ من انخفاض مستوى الدخل ثم انخفاض مستوى التغذية ثم انخفاض مستوى الصحة ثم انخفاض مستوى الانتاجية و تنتهي بانخفاض مستوى الدخل مرة اخرى[2] , إذ أن الفكرة التي يدخروا و يستثمروا بينما لا يستطيع الافراد من ذوي الدخل المنخفض (الفقراء) أن يقوموا بذلك النشاط بسهولة من اجل كسر الحلقة المفرغة , إلا أن الواقع الاقتصادي و الاجتماعي للدول النامية , يشير الى ان هنالك حلقات مفرغة متعددة فهنالك الحلقة المفرغة المتعلقة بانخفاض مستوى التعليم و تبدأ بانخفاض مستوى التعليم ثم انخفاض مستوى المهارة ثم انخفاض مستوى الدخل و تنتهي بانخفاض مستوى التعليم , و هنالك الحلقة المفرغة المتعلقة بانخفاض مستوى الصحة و التي تبدأ بانخفاض مستوى القدرة على العمل ثم انخفاض مستوى الدخل الحقيقي ثم التغذية و تنتهي بانخفاض المستوى [3] , إذ ان جينات الفقر ناتجة عن غالبية الدول المتخلفةالفقيرة , فالعلاقة بين الفقر و

---

[1] احمد علي رغيم , 1994, ص171

[2] فايز ابراهيم حبيب , 1985 , ص37

[3] علي اللطيفي , 1971 , ص14

مستزى الاستثمار و المتجلية في هذهِ النتائج سمة اساسية لنظرية الحلقة المفرغة و هي من النظريات التي ذاع صيتها خلال العقود الماضية

2- النظرية المالثونسية :-

إن تزايد اعداد السكان لهُ تأثير على ازدياد الفقر و السكان بشكل نظرية المعيشة في هذهِ الدول , إذ تعد قضية السكان في البلدان المختلفة من القضايا الاجتماعية المتبعة في الوقت الحاضر , فالرؤية المالثونسية التي خرج بها روبرت مالتوس منذُ اكثر من 200 عام تتعلق بقدر الانسان على التكاثر و التي تضع في نموها للمتوالية الهندسية (2 ,4, 6 , ..) اما الموارد الغذائية فانها تخضع في نموها للمتوالية الحسابية (1 , 2 , 3 , ...) و عليهِ فإن عدد سكان الارض سيزداد بصورة اسرع من الغذاء , إذا لم يعرقل نموه موانع و من ثم فان مشكلات الجوع و الفقر و البطالة انها هي مشكلات حتمية , فهي ترجعى الى مفهوم هذا القانون الابدي الذي يعمل في كل زمان و مكان و في الظروف التي يمكن أن يعيش فيهاى الانسان و يقول مالثوس (السبب الرئيسي للفقر الدائم لا بد لهُ بطريقة الحكم و بسوء توزيع الملكية فليس في وسع الاغنياء العمل و الغذاء و ليس للفقراء الحق في مطالبهم بالعمل و الغذاء , اي ان الفقراء يجلبون لانفسهم الشفاء بتكاثرهم [1] , إلا أن التوقعات لم تكن صعبة اخلاقاً حيث أن المعالجة لم تحدث لا في المدن و لا في الريف و لا البوادي و انما ارتفع سكان العالم الى بليون نسمة يوم كتابه محاولة في مبدأ السكان و ازداد عدد السكان نحو بليوني نسمة في مطلع القرن العشرين بعد ان كان عدد السكان بليون نسمة في القرن التاسع عشر و في بداية القرن الحادي و العشرين اصبح سكان الارض 6 بلايين نسمة و هذا يثبت نظرية مالتوس خاطئة [2]

3- التفسير الماركسي :-

فسر ماركس الفقر بانه اساس الصراع الطبقي في المجتمع الرأسمالي ' فالطبقة الرأسمالية تمتلك وسائل الانتاج و بذلك تستغل الطبقة العمالية التابعة و هكذا فإن الامن المادي يعتمد بصورة رئيسية على انتمائهِ الطبقي و تعبير آخر اكثر تجريداً يعتمد على علاقتهِ بوسائل الانتاج ففي العمل أ

[1] رمزي زكي , 1993 , ص263
[2] سيار جميل , 2001 , ص141

خارجهِ نجدان حياة الناس تكتسب شكلها نتيجة لهذهِ العلاقة التي تخلق الكثير من التفاوت في المجتمع و لا يمكن تغير هذا الوضع دون ازالة التركيب الطبقي نفسه , إذ ان تشخيص اوضاعهم الواقعية و تغيرها يمكن في اطار الصراع الطبقي و تعديهِ البناء الاجتماعي [1]

ثالثاً / قياس الفقر :-

أن خط الفقر يعتبر الفاصل بين الفقراء ، وغير الفقراء ، ويتم قياسه بالعملة المحلية للبلد المعني وبالأسعار الجارية ، لذا فأنه لايمكن الاعتماد عليه في إجراء المقارنة ما بين فترات زمنية مختلفة تتسم بوجود تباين في مستويات الأسعار، ولا ما بين الدول ذات العملات المحلية المختلفة. كما أن خط الفقر لا يعطي الصورة الحقيقية لحجم الفقر من حيث عدد الفقراء، أو من حيث الفجوة التي تفصلهم عن هذا الخط، وعن مدى درجة التفاوت في شدة الفقر. إلا أنه يمكن من خلاله استخلاص بعض مؤشرات الفقر التي تساعد في إجراء المقارنات لفترات زمنية مختلفة ولبلدان مختلفة وتعكس الجوانب المتعددة لمشكلة الفقر وأهمها[2] :-

1- فجوة الفقر :-

وهو مؤشر يقيس حجم الفجوة الإجمالية الموجودة بين دخول الفقراء وخط الفقر ، ويتم حسابه بالوحدات النقدية كونه يمثل إجمالي المبلغ اللازم لرفع مستويات استهلاك الفقراء إلى مستوى خط الفقر. ولأغراض المقارنة فيتم حساب هذا المؤشر كنسبة مئوية من القيمة الكلية لاستهلاك كافة السكان عندما يكون مستوى استهلاك كل منهم مساوياً لخط الفقر. فلو افترضنا أن عدد الفقراء هو (N) وأن مستوى استهلاكهم هـــو (y1, y2…yn) فيمكن حساب فجوة الفقر كما يلي :-

$$PG = \frac{\sum_{i=1}^{n}(Z - y_i)}{NZ} \times 100$$

حيث أن : PG= فجوة الفقر

Z= خط الفقر

---

[1] اندرو و بيستر , 1999 , ص46

[2] محمد حسين باقر ، مصدر سبق ذكره، ص10-12.

N= العدد الإجمالي للسكان

يعتبر مؤشر فجوة الفقر من المؤشرات الهامة في قياس ظاهرة الفقر والتعرف على مستوى دخول الفقراء. كما انه يوضح الفرق ما بين دخول الفقراء وخط الفقر ، فإذا كان الفرق بسيط فيمكن معالجته بشكل اسهل مما لو كان الفرق كبير والذي يستلزم خطط جادة وهادفه وسياسات حازمة لأنه يعني أن مستوى الفقر في هذه الشريحة هو دون الفقر المدقع، وأن هناك من يعيش بفقر وحرمان شديدين.

2- نسبة الفقر :-

وهو المؤشر الذي يقيس الأهمية النسبية للفقراء في المجتمع ويعكس نسبة الفقراء الى مجموع السكان ، وبغض النظر عن مستوى دخول هؤلاء الفقراء . ويتم قياسه على مستوى الأفراد وكما يلي[1] :-

$$\text{نسبة الأفراد الفقراء} = \frac{\text{عدد الأفراد تحت خط الفقراء}}{\text{مجموع عدد السكان}} \times 100$$

كما يمكن قياسه على مستوى الأسر وبالصيغة التالية:

$$\text{نسبة الأسر الفقيرة} = \frac{\text{عدد الأسر تحت خط الفقر (للأسرة)}}{\text{مجموع عدد الأسر}} \times 100$$

رابعاً/ أنواع البطالة :-

تعددت أنواع البطالة التي وردت في النظريات و الدراسات المختلفة كما ظهرت انواع مستحدثة منها نتيجة للتغيرات المعاصرة فيما يلي اهم تلك الانواع :-

1- البطالة السافرة او المطلقة :-

و تعني وجود افراد ينتمون الى قوة العمل و لكنهم متعطلون في العمل و قدرتهم عليه , و هذهِ البطالة تظهر بشكل بشكل واضح في فائض العرض

(1) محمد حسين باقر، مصدر سابق ذكره ، ص12

في السوق العمل مقارنة بالطلب عليهِ خاصةً و إن قطاعات الاستيعاب سوق العمل

2- البطالة الاحتكاكية :-

و تعني هذهِ البطالة وجود أفراد قادرين على العمل و يبحثون عن وظيفة أفضل من سابقتها في الوقت الذي توجد فيهِ وظائف تناسب خبراتهم و أعمالهم و مهاراتهم , إلا إنهم لم يلتحقوا بها بسبب عدم معرفتهم بهذهِ الوظائف أو بأمكن وجودها [1]

3- البطالة المقنعة :-

و هي البطالة التي يكون فيها حالة التحاق بعض الافراد بوظائف معينة و يتقاضون عليها اجور في حين أن اسهامهم في انتاجية العمل لا يكاد يذكر , فالإستغناء عنهم لا يؤثر بأي حال على حجم الانتاج [2] .

4- البطالة الدورية :-

هي البطالة المرتبطة بالدورات الاقتصادية التي تتعرض لها النشاطات الاقتصادية حيث تزداد البطالة في مرحلة الانكماش والركود أوالكساد ويتم تفسير أسبابها استنادًا إلى انخفاض الطلب الكلي والذي يؤدي إلى ضعف استخدام الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد ومن ثم انخفاض درجة الاستخدام وتنخفض البطالة في حالة الانتعاش والازدهار، حيث تزداد وتتسع النشاطات الاقتصادية , ويزداد انتاجيها و استخدامها [3]

5- البطالة الهيكلية :-

يقصد بالبطالة الهيكلية على انها حالة تعطل جزء من القوى العاملة بسبب التطورات التي تؤدي إلى اختلاف متطلبات هيكل وبنية الاقتصاد الوطني عن طبيعة ونوع العمالة المتوفرة[4]

6- <u>البطالة الاختيارية</u> :-

الحالة التي ينسحب فيها شخص من عمله بمحض إرادته لأسباب معينة فهي تشير إلى وجود أفراد قادرين على العمل ولا يرغبون فيه عند الأجور السائدة رغم وجود وظائف لهم، مثل الأغنياء العاطلون، بعض الفقراء

---

[1] علي عبد الوهاب نجا , البطالة و اثر برنامج الاصلاح الاقتصادي , دراسة تحليلة تطبيقية , الدار الجامعية , الاسكندرية , مصر , 2005 , ص 12

[2] خالد وصفي الوزني و احمد حسين الرفاعي , الاقتصاد الكلي , دار وائل , عمان , الاردن, 2005 , ص 269

[3] فليح حسن خلف , الاقتصاد الكلي , دار الكتاب العالمي , عمان , الاردن , 2007 , ص 335

[4] خالد واصفي و احمد الرفاعي , المصدر نفسه , ص268

المتسولون والأفراد الذين تركوا وظائف كانوا يحصلون على أجور عالية فيما لا يرغبون في الالتحاق بوظائف مماثلة بأجور أقل، لتعودهم على الاجور المرتفعة [1]

7- البطالة الاجبارية :-

فتشير إلى وجود أفراد قادرين على العمل، وراغبين فيه عند الأجور السائدة ولكن لا يجدونهُ

خامساً / نظريات البطالة :-

1- النظرية الكلاسيكية :-

كان الاقتصاديون الكلاسيك يعتقدون في أن البطالة حالة وضعية مؤقتة ليس لها صفة الدوام . أي أنها خلل مؤقت سرعان ما تستطيع قوى التوازن التغلب عليها وإعادة الاقتصاد الوطني إلى حالة العمالة وكانوا يبنون هذه الفكرة على أن منشأ البطالة يرجع إلى زيادة النفقات التي تسببها زيادة الأجور . فإذا ما قبل العمال أجوراً أقل ، أمكن توظيفهم من جهة ، وأمكن تخفيض النفقة ثم السعر مما يساعد على بيع المنتجات من الجهة الأخرى وبالتالي يعود مستوى الإنتاج إلى ما كان عليه وتنتفي البطالة , إن الكلاسيك قد آمنوا في مجال التوازن الاقتصادي العام بما يسمى (قانون ماي للمنافذ) والذي مفاده أن كل عرض سلعي يخلق مباشرة الطلب المساوي له، وتأسيسا على هذا القانون فان التوازن الاقتصادي العام لدى الاقتصاديين الكلاسيك هو توازن التوظيف الكامل

2- النظرية الكينزية :-

أشار التحليل الكينزي إلى ان البطالة صفة ملازمة للتقلبات الاقتصادية ، وخصوصاً في مرحلة الكساد التي قد تمتد لفترات طويلة ، ان لم تتدخل الدولة لرفع مستوى الطلب الكلي .ويبعني كينز فكرة استمرار البطالة لفترة طويلة على أساس ان بطالة جزء من عوامل الإنتاج يعني انخفاض الطلب الكلي ، نظراً لان عوائد هذا الجزء المعطل من عوامل الإنتاج ستؤدي إلى خفض الدخل الكلي , وهبوط الدخل أي هبوط الطلب وما يطلق عليها كينز الطلب الفعال وعلى هذا لا بد من زيادة الطلب الفعال ، فالإنتاج و التوظف (التشغيل) , و اهتم الاقتصادي الانجليزي كينز بظاهرة البطالة اهتماما كبيرا، بعد انتشارها على نطاق كبير خلال أزمة الكساد العالمي العظيمويرفض كينز فكرة البطالة الاختيارية ، ويرى أن آليات النظام

[1] نزار سعد الدين العيسى و ابراهيم سلان قطف ,مبادئ الاقتصاد الكلي , دار الحامد للطباعة و النشر , 2007 ,ص249

الرأسمالي لا تضمن بالضرورة تحقيق التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج وأن البطالة تكون إجبارية و تظهر في مرحلة التراجع من الدورة الاقتصادية بسبب انخفاض الطلب الكلي الفعال وما ينتج عنه من انخفاض في الطلب على الأيدي العاملة في أسواق العمل المختلفه يفترض كينز في نظريته العامة أن العمال يرفضون حصول أي انخفاض في أجورهم النقدية من أجل تحقيق رفع مستوى التوظيف، في حين لا يعترضون على انخفاض أجورهم الحقيقية عند ارتفاع المستوى العام للأسعار، مع بقاء معدل الأجر النقدي ثابتا

3- نظرية اختلال التوازن :-

ظهرت هذهِ النظرية على يد الاقتصادي الفرنسي(E.MALINRAND) , كمحاولة لتفسير معدلات البطالة المرتفعة في الدول الصناعية خلال فترة السبعينيات و يرتكز تحليلهُ للبطالة سوقين هما (سوق السلع و الخدمات و سوق العمل) و تبين هذهِ النظرية فرض جمود الاسعار و الاجور في الاجل القصير و يرجع ذلك الى عجزهما عن التغير بالسرعة الكافية لتحقيق التوازن المنشود [1]

4- النظرية الهيكلية في تفسير البطالة[2] :-

ظهرت هذه النظرية لتفسير معدلات البطالة المرتفعة في فترة السبيعنيات وزيادة التطور التقني الذي طرأ على الصناعة فقد تعرضت بعض الفئات من العمال لظاهرة التعطل بسبب عدم قدرتها على التوافق مع الاساليب الحديثة في فنون الانتاجية في حي ظهر فائض في فرص العمل في الاعمال و المهن الاخرى

5- تفسير البطالة في الفكر الماركسي :-

ينتقد الفكر الماركسي النظام الراسمالي الذي يحزم بإن البطالة هي حالة عرضية و نادرة الوقوع بسبب وجود آلية السوق التي تعيد التوازن بشكل تلقائي عن طريق تفاعل قوى العرض و الطلب , أما بالنسبة للماركسية فإن الازمات ما هي الا مظهر من مظاهر نقص الاستهلاك لدى الطبقة العاملة , لإن قيمة الاجور لا تتساوى مع قيمة الانتاج , أن الرأسمالية تنتج اكثر مما تدفع اجور و مما يريد الامة تفاقهما هو إن تعمر الرأسمالية بفضل قانون الارتفاع المستمر في التركيب العضوي لرأسمال (7 / 2) الى احلال

[1] ليلى الخواصة , دراسة ظاهرة البطالة السافرة و علاقتها بسوق العمل في مصر , جامعة القاهرة , 1989, ص192
[2] وديع طريوس , الاقتصاد الكلي , الطبعة الاولى , طرابلس , ليبيا , 201 , ص211

الآلآت محل اليد العاملة , فتلقي باعمال الى البطالة , مما يعني فقدان العامل لقوة شرائية [1]

[1] رمزي زكي , الاقتصاد السياسي للبطالة , مطابع الرسالة , الكويت , 1997 , ص20

المبحث الثاني

الفقر و البطالة في العراق
للمدة (2003- 2015)

اولاً / السمات العامة للاقتصاد العراقي :-

إن النظر الى تاريخ العراق الاقتصادي يظهر لنا أن هذا الاقتصاد لا يختلف عن بقية اقتصادات الدول النامية مع وفرة موارده المالية والمادية والبشرية فهو يعاني من الاختلالات الهيكلية ليس بسبب ضعف السياسات الاقتصادية فحسب بل بسبب مصادرة القرار الاقتصادي بحيث أصبحت القرارات التي تتخذ ذات طابع سياسي أكثر منه اقتصادي، مما ادى الى تعميق تلك الاختلالات, العراق بلد نفطي بلغ الاحتياطي المؤكد منه 115 مليار برميل وهو يشكل 11% من الاحتياطي العالمي مما جعل الأمم تتصارع عليه ، فضلاً عن أهله الذين دمروه أكثر مما دمره الغزاة الطامعون فلم ينفعه النفط ولا السهل ولا الجبل ولا حتى حضارته المكتوبة قبل اكثر من ستة آلاف سنة الا انه كلما يدمر يعاود البناء من جديد . فقد كان التدمير خلال الثلاثين سنة الماضية عمدياً، فلم يقتصر على جوانب الاقتصاد بل شمل كل جوانب الحياة بسبب الحروب التي خاضها ضد إيران والتي دمرت الأخضر واليابس ثم غزو الكويت وما رافقه من عقوبات اقتصادية فرضها مجلس الأمن وتدمير البنى التحتية في كل من العراق والكويت والتي قدرت بـ448 مليار دولار ،لكن التدمير كان اكبر بعد غزو العراق اذ لم تقتصر الأضرار على البنى التحتية بل أفرزت اقتصاداً جديداً لم يكن مألوفا من قبل أطلق عليه اقتصاد " الحواسم" القائم على عمليات السلب والنهب وذلك بسبب فشل قوات الاحتلال في بسط الأمن وضمان الاستقرار لكن الذي حدث هو أن انفلاتاً امنياً قد حصل لم يكن مسبوقاً من قبل فاستبيحت حياة المواطن وانتشرت أعمال القتل والإرهاب التي طالت أرجاء البلاد , ان هذه الأوضاع فرضت على قوات الاحتلال والحكومات المتعاقبة ان يغيروا سلم الأولويات اذ ركز الاهتمام على مكافحة الإرهاب وإعادة بناء الجيش العراقي,ان غياب وجود سياسة اقتصادية واضحة المعالم أدت الى تفاقم حالات التدهور في مؤشرات البطالة والفقر وتدهور الأمن البشري وتراجع النمو الاقتصادي. ان المداخلة لا تسمح بتفصيل سمات الاقتصاد العراقي الا ان متطلباته تستلزم ذكرها :-

1- اختلال هيكل الإنتاج
2- اختلال هيكل الصادرات
3- اختلال هيكل الموازنة
4- المديونية الخارجية
5- تدهور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي (غير النفط)
6- تدهور مؤشرات التنمية البشرية
7- تزامن ارتفاع معدلات التضخم والبطالة
8- اتساع ظاهرة الفساد بكل أنواعه الإداري والمالي والسياسي
9- تبديد الموارد
10- ارتفاع معدلات النمو السكاني
11- الانفتاح الاقتصادي غير المنضبط

ثانياً / الفقر في العراق :-

مع ذلك فأن ظاهرة الفقر استمرت بالانتشار الواسع وقد فسرت ذلك د. ورينير(1950) (D. Warriner) بأن (العراق بلد فقير لأنه يملك نقداً أكثر مما يستطيع استثماره، وسبب هذا هو التركيب الاجتماعي السائد هو تركيباً غير مهيأ للتوسع) [1] . حيث أن درجة سوء توزيع الدخل تظهر من حقيقة أن مجموع قيمة الريع والربح والفائدة بلغ حوالي 41 % من مجموع الدخل القومي، في حين بلغت نسبة الأجور والرواتب 22 % ، بينما بلغت نسبة المدخولات العينية للفلاحين 13% . لقد أنشئ مجلس الأعمار في عام 1950 وانتهج سياسة تنموية رائدة من خلال تبني الدراسات الاستشارية المقدمة من كبريات الشركات الاستشارية العالمية ، وأهمها تقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير عام 1952 (التنمية الاقتصادية في العراق)، الذي أكد على أهمية البنى الارتكازية الأساسية لعملية التنمية، وأعقبه تقرير اللورد سولتر عام 1955 المسمى (خطة العمل) ، والذي اخفق في إيضاح الأهمية الكبيرة التي تترتب على ضرورة تأمين العدالة التامة في توزيع المنافع والأعباء , وفي عام 1959 الغي مجلس الأعمار وحل محله (مجلس التخطيط الاقتصادي) الذي اعتمد أسلوباً جديداً في عملية التنمية باستخدام اتفاقيات التعاون الاقتصادي والفني مع عدد من الدول الاشتراكية ، والذي أصدر ثلاث خلال المدة (1959-1969) تميزت بالتسرع والارتجال، ما

[1] محمد سلمان حسن ، دراسات في الاقتصاد العراقي , الطبعة الاولى ، منشورات دار الطليعة، بيروت، 1966، ص16.

عدا الخطة الاقتصادية الخمسية (1965-1969) والتي تعد النواة الأولى لإجراءات التخطيط المتكامل للتنمية الاقتصادية في العراق[1] , وفي عقد السبعينيات على رغم كون العراق قد امتاز بانتمائه إلى مجموعة الاقتصادات النفطية التي تعتمد على الصناعات الاستخراجية بشكل أساسي، فأنه لم يتمكن من الاستفادة من الظروف التي واكبت تطور إنتاج النفط وزيادة أسعاره وحصوله على وفورات مالية كبيرة في ديمومة النهوض في تطوير الواقع الاقتصادي، إذ انحدر في مزالق الحروب التي أدت إلى تدمير بنيته التحتيه ، وتحمله أعباء هائلة من الديون، مما أدى إلى تدهور متوسط دخل الفرد، فبعد أن كان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة 1993) (25080) دينار عام 1980 ، وصل إلى (10108.3) دينار عام 1991، وفي عام 2003 لم يتجاوز هذا المعدل (17861) دينار , أما في الأعوام (2004، 2005، 2006، 2007) فأن هذا المعدل بلغ (26371، 23566، 28569، 27825) دينار على التوالي. إلا أن هذا الارتفاع المحسوس في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لايعبر عن تحسن مواز في الأهمية في الأوضاع المعيشية والتي تشهد عدم استقرار أمني وترديا في البنى التحتية والخدمات الاجتماعية

ثالثاً / معدلات البطالة في العراق :-

قبل معرفة حال البطالة لابد من معرفة السكان النشطين اقتصادياً في العراق(السكان في سن 15 سنة فما فوق) فقد بلغ 11.616 مليون فرد سنة 2003 ارتفعت الى 14.214 مليون فرد سنة 2008 وبعدل نمو سنوي مركب 5.5% ، و الشكل (1) يوضح ان معدلات البطالة متذبذبة ارتفاعًا و انخفاضاً , إذ بلغت (28 %) في عام 2003 , ثم انخفضت على التوالي الى (26% ,17.9% , 17.5 % ,11.7 %) للأعوام (2004 , 2005 , 2006 , 2007 , 2008 , 2009, 2010 , 2012 , 2013) , لكن ارتفعت الى (20% , 46 %) في عامي (2014-2015)

[1] صباح كجه جي، التخطيط الصناعي في العراق، أساليبه ، تطبيقاته وأجهزته ، ج1، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002، ص153-163.

الجدول (1)

معدلات البطالة في العراق

للمدة (2003- 2015)

السنوات	المعدلات
2003	29.89
2004	28.70
2005	18
2006	17.5
2007	16.89
2008	15.30
2009	15.19
2010	15.19
2011	15.19
2012	15.19
2013	15.10
2014	16.39
2015	16

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط

الجدول (2)

معدلات الفقر في العراق

للمدة (2003 -2015)

السنوات	معدلات الفقر %
2003	28
2004	28.70
2005	18
2006	17.5
2007	16.89
2008	15.30
2009	15.19
2010	16
2011	15.19
2012	18
2013	19
2014	22
2015	30

المصدر من اعداد الباحث , باعتماد على بيانات وزارة التخطيط , للمدة (2003-2015)